دعوى

القرار رقم: (IFR-2020-205) |

الصادر في الدعوى رقم: (Z-2020-11623) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى- قبول شكلي- مدة نظامية-عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظامًا مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٢هـ- دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار-ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية-اعتبار القرار نهائيًا وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (١/٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

ففي الساعة الخامسة من مساء يوم الإثنين ١٤٤٢/٠١/٢٦هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٩/١٤م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ...، جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المُشار

إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أُودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (Z-2020-11623) وتاريخ ١٤٤١/٠٧/٠٢هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٢/٢٦م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي/ (...) هوية وطنية رقم (...) بصفته صاحب مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...) تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على الربط الزكوي لعام ١٤٣٥هـ الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، بناءً على أن المؤسسة توقفت عن الاستيراد والتصدير، ورغبته في تسوية جميع المبالغ المترتبة عليه.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ٢٠٢٠/٠٣/٢٧م جاء فيها أن تاريخ الربط صادر في ١٤٤٠/٠١/٢٠هـ، وتاريخ الاعتراض وارد في ١٤٤١/٠١/١٠هـ، لذا تدفع الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية؛ لتقديمها بعد انتهاء الموعد النظامي؛ استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٢٢) من لائحة جباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ التي نصت على أنه: "يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسببة، يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط، وعند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولاً إذا سلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرة"، كما نصت الفقرة (٤/أ) منها على أنه: "لا يعد الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية في الحالات الآتية: أ- إذ قدم الاعتراض بعد مضي المدة المقررة، أو كان غير مسبب"، مع حفظ حق الهيئة في الرد من الناحية الموضوعية.

وفي يوم الاثنين الموافق ١٤٤٢/٠١/٢٦هـ عقدت الدائرة جلسة عن بعد؛ لنظر هذه الدعوى، حضرها المدعي أصالة، وحضرها (...) هوية وطنية رقم (...)، بصفته ممثلاً للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم ... وبسؤال المدعي عن دعواه، أجاب بأنه رفع ثمان دعاوى على المدعى عليها، يعترض فيها على الربط الزكوي الذي أجرته من عام ١٤٣٢هـ حتى عام ١٤٣٩هـ، وقد تم قيد تلك الدعاوى لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بأرقام تصاعدية، بحيث يعترض في الدعوى الحالية على الربط الزكوي لعام ١٤٣٢هـ، والدعوى المقيدة برقم ١١٦٢٤ تخص الربط الزكوي لعام ١٤٣٣هـ، والمقيدة برقم ١١٤٢٦ تخص العام ١٤٣٤هـ، والمقيدة برقم ١١٧٠٣ تخص العام ١٤٣٥هـ، والمقيدة برقم ١١٧٠٤ تخص العام ١٤٣٦هـ، والمقيدة برقم ١١٧٠٥ تخص العام ١٤٣٧هـ، والمقيدة برقم ١١٧٠٦ تخص العام ١٤٣٨هـ، والمقيدة برقم ١١٧٠٧ تخص العام ١٤٣٩هـ، وأنه يطلب تخفيض مبلغ الربط الذي تطالبه به المدعى عليها. وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعى عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة، وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي. لذا، قررت الدائرة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٣٧٦/٠٣/١٤هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٢هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتظلم عند الجهة مصدرة القرار خلال (٦٠) يومًا من تاريخ إخطاره به استنادًا إلى الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ التي نصت على أنه: "يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط.."؛ وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المُدَّعي قد بلغ بقرار الربط الزكوي بتاريخ ١٤٤٠/٠١/٢٠هـ، واعترض عليه بتاريخ ١٤٤١/٠١/١٠هـ؛ الأمر الذي يتعين معه عدم قبول دعوى المدعي شكلاً.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

عدم قبول الدعوى المقامة من المدعي/ (...) رقم مميز (...) ضد المدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، لعدم تقديم اعتراضه على قرار المدعى عليها محل الدعوى خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الأربعاء الموافق ١٤٤٢/٠٤/١٠هـ) موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.